دراسة للعوامل المؤثرة على القيمة المضافة للصناعات الأردنية

*حمزة علي خوالدة، نسيم فارس برهم**

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تصنيف الصناعات الأردنية وفقاً للقيمة المضافة إلى صناعات ذات قيمة مضافة عالية ومتوسطة ومتدنية وفقاً لأسلوب إحصائي دقيق يعتمد على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للقيم، كما هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في القيمة المضافة للصناعات الأردنية. وقد تصميم استبانة موجهة لأصحاب الصناعات لتحقيق أهداف الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى الصناعات الاستخراجية عموماً وصناعة منتجات التبغ هي الصناعات ذات القيمة المضافة العالية في الأردن، في حين كانت الصناعات الغذائية وصناعة الورق أهم الصناعات ذات القيمة المضافة المتدنية. وأظهرت نتائج التحليل أن أهم العوامل المسؤولة عن ارتفاع القيمة المضافة للصناعة في الأردن، هي: وجود إدارة فاعلة وذات كفاءة عالية، وفرة الإمكانات المالية المتاحة للمصنع، اعتماد الصناعة على المواد الخام المتوفرة محليا.وأن أهم العوامل المسؤولة عن انخفاض القيمة المضافة في الصناعات ذات القيمة المضافة المتدنية، هي: ارتفاع النفقات الثابتة والتشغيلية، الاعتماد على الآلات القديمة، انخفاض القدرات المالية المتاحة للمصنع.

الكلمات الدالة: القيمة المضافة، القطاع الصناعي، التنمية الصناعية، الأردن.

المقدمـة

يعد قطاع الصناعة في الأردن من القطاعات الاقتصادية الهامة التي تسهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث ساهم بما نسبته 20.6% في الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة لعام 2013 (دائرة الاحصاءات العامة، 2014). كما أن له دوراً هاماً في تشغيل القوى العاملة، حيث تشير بيانات دائرة الاحصاءات العامة إلى أن عدد العاملين في القطاع الصناعي بلغ نحو 203 آلاف عامل لسنة 2011 بنسبة بلغت 20% إلى مجموع القوى العاملة في الأردن (دائرة الاحصاءات العامة، 2012). كما أن للقطاع الصناعي دوراً هاماً في نقل التكنولوجيا، لذا تتزايد الأبحاث حول موضوع الصناعة والمنشآت الصناعية، كالدراسات المتعلقة بالصناعات الصغيرة، والمنشآت الصناعية المشتركة، والتطور الصناعي، والتنمية الصناعية، والعمالة الصناعية. وقد ناقشت هذه الأبحاث تطور القطاع الصناعي من زوايا متعددة (من حيث حجم المنشآت الصناعية وعددها وحجم القوى العاملة ونسبة الصادرات الصناعية...) واعتبرتها معايير للتطور الصناعي.

ويرى الباحث ضرورة دراسة الصناعات من حيث القيمة المضافة التي حققتها، واعتماد القيمة المضافة معياراً للتطور الصناعي، ومعرفة ما إذا كان تطور الصناعات متماشياً مع طبيعة القيمة المضافة فيها. وسيكون لمثل هذه الدراسات أهمية كبيرة في تحديد نوع الصناعات التي يجب أن تركز عليها خطط التنمية الصناعية في المستقبل.

مشكلة الدراسة وأهميتها ومبرراتها

شهد الأردن تطوراً وتنوعاً صناعياً وخاصة في العقود الأربعة الماضية. فقد ارتفع عدد المؤسسات الصناعية من (2901) منشأة عام 1979 الى (16033) منشأة عام 2012، أي بمعدل نمو سنوي بلغ (13.7%). وزاد حجم الانتاج من (676) مليون دينار عام 1979 إلى (15.3) مليار دينار عام 2012، أي بمعدل نمو سنوي بلغ (65.6%) (دائرة الاحصاءات العامة، التعداد الصناعي للأعوام 1979 و2012)، ورغم ذلك فإن القيمة المتحققة من الصناعة بقيت محدودة، وتأتي هذه الدراسة لتركز على أهمية مراعاة القيمة المضافة في الصناعة لرفع أهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني.

كما وتكمن مشكلة الدراسة في الكشف عن العوامل التي تحول دون تركيز الصناعيين على الصناعات ذات القيمة

* قسم الجغرافيا، كلية الآداب، الجامعة الأردنية. تاريخ استلام البحث 2014/8/21، وتاريخ قبوله 2014/10/20.

© 2015 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

المضافة العالية، وهل يلعب السوق أم وفرة الموارد الخام أم التطور التكنولوجي الدور الحاسم في اختيار نوع الصناعة بغض النظر عن قيمتها المضافة ؟ وسيساهم تحليل القيمة المضافة للصناعات الأردنية في توضيح سبب التباين التنموي الصناعي في الأقاليم الأردنية المختلفة.

كما أن الزيادة في أعداد العمال الصناعيين أو الزيادة في أعداد المصانع وأحجامها لم تعد مؤشرات كافية للتعبير عن التنمية الصناعية. فهناك بعض الدول أو الأقاليم التي تركز في تطورها الصناعي على صناعات استهلاكية تعتمد على كثافة عمالية عالية دون أن يكون لها مردود اقتصادي يذكر. ومن المعلوم أن مراقبة تطور القطاع ككل لا تكفي لتحديد أو معرفة الأنشطة الصناعية الهامة ذات المصادر الكبرى للقيمة المضافة في القطاع الصناعي، لذا يجب تقسيم القطاع الصناعي إلى فروعه الرئيسية (أنواع الصناعات حسب تصنيف ISIC) وتحديد القيمة المضافة لتلك الفروع لأن التنمية الصناعية تبدأ من الأنشطة الأكثر تقدماً. فالتنمية الصناعية في أوروبا بدأت من الصناعات النسيجية، وفي الاتحاد السوفيتي سابقا بدأت من الصناعات المعدنية (ابو حمور، 1988)، لذا فقد جاءت هذه الدراسة لتغطي النقص في هذا المجال، (تحليل التطور الصناعي وربطه بالقيمة المضافة).

وتتلخص مبررات الدراسة فيما يلي:

1- لا توجد صورة واضحة عن الصناعات الهامة أو الصناعات ذات القيمة المضافة العالية، والصناعات ذات القيمة المضافة المتدنية، والعوامل المؤثرة في ذلك. لذا تأتي هذه الدراسة كمحاولة لوضع الإطار النظري الذي يوضح هيكلية الصناعات من حيث قيمتها المضافة.

2- يجري تصنيف الصناعات عالمياً تبعاً لنظام (ISIC) والذي يصنف الصناعات حسب نوعها وخصائصها ولكن هذا التصنيف لا يعكس أهمية الصناعة ومدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني. ويرى الباحث أن أهمية الصناعة مرتبطة بقيمتها المضافة، لذلك فسيجري تصنيف الصناعات الأردنية تبعا لقيمتها المضافة.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في توضيح الفعالية الاقتصادية الحقيقية للتطور الصناعي والتي يمكن للمستثمرين التركيز عليها عند التفكير في إنشاء صناعة معينة وكذلك للدولة عند دعم هذه الصناعات بغية رفع كفاءة القطاع الصناعي.

وتحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات التاليـة:

1- ما الصناعات ذات القيمة المضافة العالية، وتلك ذات القيمة المضافة المتدنية؟

2- ما الأسباب التي تحول دون تطور الصناعات ذات القيمة المضافة العالية وما هي الأسباب المفسرة لزيادة الصناعات ذات القيمة المضافة المتدنية ؟

3- ما مدى معرفة وسلوك رجال الأعمال تجاه القيمة المضافة للصناعة عند إنشاء صناعة معينة؟

أهداف الدراسة

1. تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي تحديد الصناعات ذات الأهمية النسبية في القطاع الصناعي من خلال تقسيم الصناعات المختلفة إلى صناعات ذات قيمة مضافة عالية، وصناعات ذات قيمة مضافة متوسطة، وأخرى ذات قيمة مضافة متدنية.
2. تحديد العوامل المؤثرة في القيمة المضافة للصناعات الأردنية.الكشف عن الأسباب التي تحول دون نمو الصناعات ذات القيمة المضافة العالية والأسباب التي تدعو إلى نمو الصناعات ذات القيمة المضافة المتدنية.
3. دراسة سلوك رجال الأعمال الأردنيين نحو اختيار نوع الصناعة التي ينوون إنشاءها، والعوامل المؤثرة في ذلك.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على منهجين هما: المنهج البنيوي، والمنهج السلوكي.

أ- المنهج البنيوي (Structural Approach):

ينطلق معظم الباحثين الذين يطبقون المنهج البنيوي من مبدأ مفاده أن النظريات الكلاسيكية تركز في تحليلها وتفسيرها للظواهر الاقتصادية على عنصر واحد. فالمسافة مثلا هي التي تحدد الحلقات الزراعية في نظرية فون ثونن (Von Thuenen). وعلى العكس من ذلك يرى "البنيويون" ضرورة ربط موضوع الدراسة بمجمل العمليات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع. وقد تم استخدام هذا المنهج لدراسة طبيعة الصناعات الأردنية من حيث قيمتها المضافة والعوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة فيها.

ب- المنهج السلوكي (Behavioral Approach):

ينطلق هذا المنهج من الإنسان الاقتصادي الذي يأخذ القرار في اختيار نوع الصناعة وموقعها وحجمها ونظام الإنتاج فيها، فالإنسان هو الذي يحدد عوامل اختيار مصنعه. وقد تم استخدام هذا المنهج لدراسة سلوك رجال الأعمال في اختيار نوع الصناعة التي ينوون إنشاءها، ولكن بالتكامل مع المنهج البنيوي السابق الذكر. وهذا يعني أن أخذ القرار يبقى مرتبطا بالطبيعة الاقتصادية والاجتماعية المتجذرة في الأردن.

تقسم هذه الدراسة، وفق الأسلوب الإحصائي المستخدم

فيها، الصناعات إلى ثلاث مجموعات: صناعات ذات قيمة مضافة عالية وصناعات ذات قيمة مضافة متوسطة، وأخرى ذات قيمة مضافة متدنية. فمعرفة طبيعة القيمة المضافة في الأنواع المختلفة من الصناعات الأردنية سوف تسهم في تحديد المسار الذي يجب أن يسلكه رجال الأعمال المستثمرين في القطاع الصناعي، حتى لا يكون نموا صناعيا دون وجود تنمية صناعية.

مجتمع الدراسة وعينتها

أ- **مجتمع الدراسة:** ويتضمن جميع المنشآت الصناعية القائمة في الأردن على اختلاف أحجامها (وهي الصناعات التي جرى تصنيفها على أنها صناعات ذات قيمة مضافة عالية أو متدنية) والتي تندرج طبيعة عملها تحت نطاق الفروع الصناعية التالية:

1. إستخراج النفط الخام والغاز الطبيعي.
2. أنشطة التعدين وإستغلال المحاجر الأخرى.
3. صناعة منتجات التبغ.
4. جمع ومعالجة وتوريد المياة.
5. صناعة الورق ومنتجاته.
6. صناعة المنتجات الغذائية.
7. جمع ومعالجة وتدوير المخلفات والنفايات.
8. صناعة منتجات المطاط واللدائن.
9. صناعة الأجهزة الكهربائية.
10. صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة.

ب- عينة الدراسة: قام الباحث بأخذ عينة عشوائية طبقية من الصناعات ذات القيمة المضافة العالية والصناعات ذات القيمة المضافة المتدنية، بعد استخراج حجم العينة الكلي وفق المعادلة التالية (Anbar, 1983):

$$1- \quad N=\left(\frac{zs}{D}\right)^2$$

$$2- \quad S=\sqrt{\frac{PXqXN_1}{N_1-1}}$$

حيث أن:

N: حجم العينة المطلوبة.

S: الانحراف المعياري للعينة الاستطلاعية.

P: النسبة المئوية للإجابات بـ(لا) على أحد الأسئلة في العينة الاستطلاعية.

q: النسبة المئوية للإجابات بـ (نعم) على نفس السؤال في العينة الاستطلاعية.

N1: مجموع مفردات العينة الاستطلاعية (حجم العينة الاستطلاعية).

Z: الدرجة المعيارية عند مستوى ثقة 95% وهي (1.96).

D: العدد الكلي للعينة الاستطلاعية (وهو 20 منشأة صناعية).

وتمتاز هذه الطريقة بأنها تقوم بحساب حجم العينة الممثل لمجتمع الدراسة دون الحاجة لمعرفة حجم مجتمع الدراسة*، فهي لا تأخذ حجم مجتمع الدراسة بعين الاعتبار. وقد قام الباحث باحتساب أكبر انحراف معياري على أسئلة الاستبانة التي تكون الإجابة عليها بـ (نعم أو لا) طبقا للمعادلة السابقة ثم قام باحتساب حجم العينة الممثل للمجتمع على النحو التالي:

1) الانحراف المعياري = $\sqrt{\frac{0.9x0.1x20}{20-1}}$ = 0.31

2) حجم العينة = $\left(\frac{1.96x0.31}{0.05}\right)^2$ = 148 مفردة.

وقد قام الباحث بتوزيع الاستبانات على العينة المختارة من الفروع الصناعية قيد الدراسة حسب الحجم النسبي لكل منها من مجموع عدد هذه الصناعات لسنة 2006.

أسلوب تحليل البيانات

اعتمد الباحث التحليل الإحصائي الوصفي المتعارف عليه في برنامج (SPSS) لمعالجة البيانات والذي يركز على استخراج المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية لوصف وتحليل خصائص عينة الدراسة، وتحديد العوامل الموجهة للقيمة المضافة في الصناعات الأردنية.

أداة الدراسة

تم تصميم استبانة خاصة بموضوع الدراسة وقد اشتملت أسئلة الدراسة على الموضوعات التالية: تاريخ إنشاء الصناعة، والكيان القانوني له، ونوع الصناعة، وموقعها، وسبب اختيارها،

* لا يحتوي المسح الصناعي على عدد المنشئات الصناعية حسب نوع الصناعه بعد عام 2006.

ونسبة القيمة المضافة إلى قيمة الانتاج الإجمالي فيها، وأهم عوامل اختيار الموقع، وتقييم الموقع، ونسبة الإنتاج الحالي من الطاقة الإنتاجية الممكنة، والعوامل المسؤولة عن ارتفاع أو انخفاض القيمة المضافة في الصناعات الأردنية، والعوامل التي يمكن من خلالها رفع القيمة المضافة، والعوامل المسؤولة عن البقاء في نفس الصناعة رغم الانخفاض النسبي لقيمتها المضافة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الباحث قام باستخدام مقياس ليكرت (Likert Scale) الخماسي في أداة الدراسة، حيث منحت الدرجات من (5، 4، 3، 2، 1) ابتداء بالبدائل (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة).

صدق الأداة وثباتها

تم التأكد من صدق الأداة المستخدمة في الدراسة، وذلك من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في موضوع الدراسة، حيث تم إجراء التعديلات المناسبة في ضوء الملاحظات التي أبدوها، علاوة على التعديلات التي قام الباحث بإجرائها تبعا لاختبار الاستبانة من خلال إجراء عينة استطلاعية وتوزيع (20) استبانة على عشرين منشأة من الصناعات ذات القيمة المضافة العالية والمتدنية. وفيما يتعلق بثبات الأداة فقد تم استخراج معامل كرونباخ ألفا حيث بلغت قيمتها 0.913، مما يشير إلى درجة ثقة عالية في أداة القياس.

الدراسات السابقة

لقد كانت مسألة التنمية الصناعية والنمو الصناعي مدار بحث ودراسة واهتمام للكثير من الدارسين، وذلك لما للتنمية الصناعية من دور بارز في تسريع التنمية الاقتصادية لكافة قطاعات الاقتصاد الوطني عن طريق التصنيع وتنمية الموارد الاقتصادية والبشرية، وتطوير العلوم والثقافة وقد عالجت هذه الدراسات الموضوع من زوايا متعددة واعتمدت على معايير متعددة في تقييم التطور الصناعي كما سبق ذكره واستخدمت القيمة المضافة كعامل من ضمن مجموعة العوامل التي تدل على تطور القطاع الصناعي ولم تستخدمها كمعيار أساسي لتقييم التطور الصناعي كالدراسة الحالية، وهي على النحو التالي:

فقد ناقشت دراسة العمرو (2012) مدى تأثير الانفتاح التجاري على أداء وتنافسية قطاع الصناعة التحويلية في الأردن، وذلك من خلال دراسة تأثير الانفتاح التجاري على القيمة المضافة، ونسبة هامش الربح، والإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، والميزان التجاري لقطاع الصناعة التحويلية الأردني .ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة أسلوب التحليل الوصفي من وأسلوب التحليل القياسي من خلال (Before – After Approach) بعد تطبيق نموذجين قياسيين هما نموذج متجه تصحيح الخطأ، ونموذج الانحدار الذاتي غير المقيد، وذلك بأخذ بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة التي تغطي فترة الدراسة، وقد أظهرت النتائج تراجع مؤشر نسبة هامش الربح، ومؤشر الميزان التجاري، وتحسن كل من مؤشر إنتاجية العمل والإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج والقيمة المضافة لقطاع الصناعة خلال مرحلتي الانفتاح التجاري (1990–1999) و(2000–2009) مقارنة مع المرحلة التي سبقت الانفتاح التجاري (1976–1989). كما كشفت النتائج عن ادآء لجميع المؤشرات الممثلة للمقدرة التنافسية في قطاع الصناعة التحويلية خلال الألفية الثانية،مقارنة مع أداء هذه المؤشرات خلال فترة التسعينات.

كما هدفت دراسة أحمد (2012) إلى تحليل آثار العولمة على القيمة المضافة للصناعة التحويلية للدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وذلك عبر مدتين زمنيتين: الأولى ما قبل العولمة (في الفترة بين 1980 – 1995) والثانية ما بعد العولمة (في الفترة ما بين 1996 – 2009). واعتمد البحث في ذلك على أسلوب الربط بين منهجين رئيسيين، الوصفي والثاني تحليلي معتمداً على تغيرات قيم المؤشر وفق البعد الزمني معبر عنه بالسنوات ما قبل وفي ظل العولمة. واستنتجت الدراسة بان هناك آثاراً ايجابية للعولمة على مؤشر القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية والتي من الممكن أن تسهم في رفع معدلات النمو الصناعي التحويلي العربي. ولكن على الرغم من ذلك تبقى معدلات النمو في هذا المؤشر منخفضة مقارنة مع الدول الأجنبية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

كما ركزت دراسة علي (2010) إلى تحليل وتوضيح الميزة الاقتصادية لمفهوم ومؤشر القيمة الاقتصادية المضافة حيث تعد القيمة الاقتصادية المضافة واحدة من الأدوات الفعالة لتقويم النشاط الاقتصادي للمشاريع الصناعية المساهمة. بالإضافة إلى دراسة المعايير المحاسبية التقليدية المستخدمة في المشاريع والشركات الصناعية المساهمة. وبناء على معيار القيمة الاقتصادية المضافة قام البحث بدراسة وتحليل بعض الشركات الصناعية وأوصت الدراسة بضرورة استخدام معاير القيمة الاقتصادية المضافة كمعيار حديث لتقويم إدارة الشركات الصناعية وضرورة تدريب العاملين في الشركات على استخدام هذا المعيار في جميع المستويات الإدارية. كما أشارت الدراسة أنه من الضروري ربط نظام الحوافز المادية بمعيار القيمة

الاقتصادية المضافة لتغير سلوك العاملين في الإدارة وكسب ثقة حملة الأسهم.

كما قام النقرش (2009) بدراسة هدفت إلى الكشف عن أثر تحرير التجارة الخارجية على قطاع الصناعة التحويلية الأردنية على المستوى الإجمالي وعلى مستوى الفروع الصناعية، خلال الفترة الممتدة من عام 1793 ولغاية عام 2006، وذلك باستخدام المنهج القياسي والتحليل الإحصائي. وبيّنت الدراسة أن قطاع الصناعة التحويلية في إطار سياسة التحرير التجاري قد حقق معدلات نمو مرتفعة في القيمة المضافة وصل معدلها السنوي إلى 10.9% بالأسعار الثابتة، جعلته يحتل المرتبة الثانية في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى وبنسبة وصلت إلى 20.2%، كما وأظهرت النتائج أن قطاع الصناعة التحويلية في إطار سياسة التحرير التجاري قد حقق معدلات نمو مرتفعه في القيمة المضافة وصل معدلها السنوي إلى 10.9% بالأسعار الثابتة.

وفي دراسة قام بها صالح (2008) تضمنت التحليل الاقتصادي للمنافسة في قطاع الصناعات التحويلية الأردنية (1990–2005)، أظهرت نتائج الدراسة أن 68% من فروع الصناعة التحويلية الأردنية لعام 2005 تتمتع بدرجة تركز عالية، وفقاُ لمؤشر هيرشمان للتركز الصناعي للمبيعات، كما أن 65% من فروع الصناعة تتمتع بنسب تركز للعاملين لعام 2004. وأوضحت الدراسة أن علاقة عكسية توجد ما بين المنافسة وعائدات الحجم، بالإضافة إلى أن ما يزيد عن 70% من فروع الصناعة التحويلية يعاني من عدم الكفاءة الفنية مما يؤثر سلباً على حجم الإنتاج والقيمة المضافة لهذه الصناعات.

كما أجرى سيف (2005) دراسة لواقع المنافسة في الاقتصاد الأردني، وقد خلصت الدراسة إلى أن العديد من القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الأردني تتصف بدرجة عالية من التركز ولا سيما في الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية. وتجدر الإشارة إلى أن الباحثين قد اعتمدوا على نسب التركز للقيمة المضافة المحسوبة في هذه الدراسة لقطاع الصناعة التحويلية لعامي 1996 و2001 عند دراسة تطور المنافسة في قطاع الصناعة التحويلية لأغراض المقارنة ودراسة التطور عبر الزمن.

وتناولت دراسة Peterson(2004) تحديد مفهوم القيمة المضافة وتطورها وتحديد مصادرها. وتبين من الدراسة أن القيمة المضافة التي تحققها المنشأة هي حاصل الفرق بين مجمل إيراداتها ومجمل التكاليف الصناعية. كما تبين أن القيمة المضافة للمنشأة لن تكون كبيرة في حالة وجود المنافسة، وإنما تزداد كلما ازدادت فعالية المنشأة في السوق وزادت قدرتها على تخفيض تكاليف الإنتاج وتعظيم الإيرادات. كما حددت هذه الدراسة ستة مصادر للقيمة المضافة سيتم الحديث عنها لاحقاً وتتمثل بما يلي: اقتصاديات الحجم، اقتصاديات التنوع، الخبرة، تطوير المنتج، زيادة قنوات التوزيع، بالإضافة إلى السياسة الحكومية.

وناقشت دراسة عثامنة (1995)، النمو الصناعي في الأردن بشيء من التعميم، فقد ربط النمو الصناعي بالنمو السكاني وأعطى أهمية للصناعات ذات الإنتاج الكبير وذات القدرة على تشغيل القوى العاملة، وعندما حاول استعراض العوامل الحافزة للتطور الصناعي قام بالتركيز على حوافز القطاع العام متجاهلا القطاع الخاص. كما ركز على ضرورة استقطاب التكنولوجيا الملائمة للواقع الأردني. وهو يرى أن إعفاء مدخلات الإنتاج الصناعية من الرسوم الجمركية ستحدث تنمية صناعية. كما كان الموقع الصناعي من الأمور التي قام بدراستها، حيث أوضح تركز المصانع في مدينة عمان وأوصى بضرورة تركيزها خارج حدود عمان، متجاهلا عوامل التوطن وصعوبة تطبيق ما جاء به. وخلصت الدراسة إلى بعض التوصيات التي ترى ضرورة التركيز على الصناعات الاستخراجية والصناعات التي تعتمد على المواد الأولية المحلية ولكن دون أن يتطرق إلى قيمتها المضافة.

وتوصل أبو حمور، (1988) في دراسته إلى وجود تركيز صناعي شديد في محافظتي عمان والزرقاء، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه خميس، (1989) ويوصيان بضرورة إعادة النظر في سياسة التوطن الصناعي. كما توصلت الدراسة إلى هيمنة بعض الفروع الصناعية كالصناعات الكيميائية، والمنتجات النفطية، والصناعات الاستخراجية على أهمية نسبية كبيرة من حجم الإنتاج، إلا إن هذه الدراسة أغفلت مساهمة هذه الفروع في القيمة المضافة التي تعتبر منخفضة في الفرعين الأولين لاعتمادهما على مواد أولية مستوردة ذات قيمة عالية. وأوضحت الدراسة ارتفاع عدد الصناعات الصغيرة في القطاع الصناعي الأردني، وضعف الروابط الأمامية والخلفية في الصناعات بشكل عام.

ولعل ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، كونها الدراسة الأولى – في حدود علم الباحث– التي تعتمد القيمة المضافة معياراً لتقييم تطور الصناعات الأردنية في حين أن الدراسات السابقة قد استخدمت معايير أخرى كزيادة عدد العمال الصناعيين أو الزيادة في إعداد المصانع وأحجامها وهي معايير يرى الباحث أنها لم تعد كافية للتعبير عن التطور الصناعي والتنمية الصناعية.

وتتميز هذه الدراسة أيضاً في محاولتها التعرف على

المعوقات التي تحول دون تطور الصناعة لبيان فيما إذا كان هذا مرتبطاً بـ:

– محدودية السوق المحلية التي لا تمكنه من استيعاب الصناعات ذات القيمة المضافة العالية.

– نظام المعرفة والمعلومات السائد من حيث قدرة الصناعيين على تبني صناعات ذات قيمة مضافة عالية والتي تحتاج إلى بناء نظام تشبيك وعلاقات خارجية ذات كفاءة عالية.

– ضعف التطور التكنولوجي لارتباطه بقلة البحث والتطوير اللازمة لخفض تكاليف الإنتاج وتعزيز القدرة التنافسية.

– الاعتماد على الآلات القديمة.

– الاعتماد على كثافة عمالية عالية.

القيمة المضافة: الماهية والأهمية

يقصد بالقيمة المضافة " قيمة الإنتاج الإجمالي من العملية الصناعية مطروحاً منها قيمة الاستهلاك الوسيط الذي يمثل المستلزمات السلعية والخدمية" (العمرو، 2012، ص46). ويتفق الصناعيون والمهتمون بجغرافية الصناعة والاقتصاد الصناعي في تعريفهم للقيمة المضافة في القطاع الصناعي على أنها الفرق بين قيمة الإنتاج القائم وتكلفة مستلزمات الإنتاج الوسيطة. وتعني بتعبير بسيط الفرق بين تكاليف المواد الخام أو السلعة الوسيطة وبين سعر السلعة بعد إكمال تصنيعها وإعدادها للسوق. ومن الواضح أن التعريفات السابقة تلتقي جميعا في معنى أو مفهوم واحد كما سبقت الإشارة إليه. وتمثل القيمة المضافة الثروة التي تنشأ للوحدة الاقتصادية (المنشأة الصناعية) من جهدها وجهد العاملين فيها (Karpik and Belkaoui, 1995).

أهمية القيمة المضافة

للقيمة المضافة في أهمية بالغة القطاع الصناعي وذلك للاعتبارات التالية:

1. تساهم القيمة المضافة في القطاع الصناعي في تنمية هذا القطاع وزيادة إنتاجه إذا كانت كبيرة، وإلاّ فإن مساهمة القطاع الصناعي في الإنتاج المحلي الإجمالي تبقى محدودة الأثر، وتكون مساهمته قليلة بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى.
2. يعتبر مؤشر القيمة المضافة من أفضل المؤشرات لقياس الناتج الصناعي لأنه يعكس الإنتاج الصافي ومساهمة المشروع الصناعي في خلق الدخول (القريشي، 2001). ويمتاز هذا المؤشر أيضا عن المؤشرات الأخرى، باستبعاده لقيمة مستلزمات الإنتاج لأن هذه القيمة كلما ارتفعت تزداد قيمة الإنتاج الصناعي رغم أن ذلك لا يعكس حدوث أي زيادة في كمية الإنتاج، لذا فهو يمتاز بذلك عن مؤشر الإنتاج الصناعي العام (Gross Output) بهذه الميزة (مبارك، 1990). كما يمكن احتسابها بسهولة من البيانات المحاسبية المنشورة (Karpik and Belkaoui, 1995).
3. يعني تطور القيمة المضافة الصناعية وزيادتها زيادة روابط القطاع الصناعي بالقطاعات الأخرى، أي أن نمو القيمة المضافة الصناعية يعكس تطور دور الصناعة في مجمل عملية التنمية وخاصة تنمية الموارد الذاتية (كاظم، 1986).

مصادر القيمة المضافة

يمكن القول أن أي شركة تملك قيمة مضافة عبر مدة من الزمن عندما تحقق أرباحا تزيد عن تكلفة راس مال الشركة ويشار عادة إلى هذا الربح بالربح الاقتصادي. فالقيمة المضافة تزداد حينما يكون المنتج دون منافسة في السوق. أما إذا كان المنتج له منافسة عالية فإن الأرباح لن تكون عالية (حقيقة اقتصادية ثابتة). ويمكن الحصول على القيمة المضافة وزيادتها من المصادر الاقتصادية التالية كما لخصها بيترسون (Peterson, 2004):

1. اقتصاديات الحجم: وتتحقق للمصنع عندما يستطيع رفع الإنتاج بحيث تصبح كلفة إنتاج الوحدة الواحدة في الحد الأدنى وعندما يتمكن من التسويق والتوزيع، وبالتالي يزيد من القيمة المضافة لتلك الصناعة ويزيد من قدرتها على المنافسة.
2. اقتصاديات التنوع: وتتحقق للصناعة حينما تستطيع تنويع الإنتاج أو إخراج المنتج بعدة مواصفات تتلاءم مع الأذواق والإمكانيات للمستهلكين، وقد برز هذا النوع من الاقتصاديات في مطلع السبعينات من القرن الماضي عندما عجزت الصناعات القائمة على المقاييس الثابتة واقتصاديات الحجم من الاستمرار في السوق، مما يحقق لها قيمة مضافة عالية.
3. الخبرة: حيث تؤدي إلى انخفاض التكاليف بسبب قدم المؤسسة الأمر الذي يجعل القيمة المضافة عالية بالنسبة للصناعات التي قامت قديما بسبب زيادة قدرة هذه الصناعات على التعامل في السوق مع الموردين والمستهلكين وامتلاكهم لمعلومات لا يمتلكها الآخرون مما يمكنهم من حسم المنافسة لصالحهم.
4. تطوير المنتج: ويتحقق ذلك للمنشأة الصناعية من خلال الاستثمار والقدرة على تنويع المنتجات من خلال

الاختراعات والابتكارات التكنولوجية والعمل على تقصر دورة المنتج قدر الإمكان، والسمعة التي تتمتع بها المؤسسة والأسماء التجارية لمنتجاتها والخدمات التي تقدمها الأمر الذي يساهم في زيادة القيمة المضافة لهذه الصناعات.

5. زيادة قنوات التوزيع: وتتم من خلال الإلمام بقنوات توزيع متطورة للوصول إلى القدرة التنافسية وزيادة القيمة المضافة.

6. السياسة الحكومية: حيث تساهم الدولة في تدعيم أو تحديد القيمة المضافة من خلال الإجراءات الحكومية مثل دعم الدولة لصناعة معينة وفرضها لحماية جمركية أو حماية إغلاقية على المنتجات الصناعية المشابهة للنهوض بالصناعة الوطنية، ومن خلال تحديدها لحجم المنافسة في السوق المحلية.

مناقشة النتائج

تباين القيمة المضافة في الصناعات الأردنية

تتفاوت القيمة المضافة في فروع الصناعة في أي دولة، فهناك بعض الفروع ذات القيمة المضافة العالية التي تكسب هذه الفروع أهمية اقتصادية لما تقدمه من دعم للقطاع الصناعي للدولة. وبالمقابل فإن هناك بعض الفروع الأخرى ذات القيمة المضافة المنخفضة التي تجعل منها صناعات متواضعة. ومما لا شك فيه أن الصناعات الثقيلة التابعة لمؤسسات صناعية كبيرة تساهم بقيمة مضافة أكبر مما تساهم به الصناعات الخفيفة التابعة لمؤسسات صناعية صغيرة.

ولدى مطالعة القيمة المضافة للصناعات الأردنية لعام 2012م يتبين لنا التباين الواضح في حجم ونسبة القيمة المضافة في فروع الصناعة الأردنية المختلفة ويمكن الخروج بالنتائج التالية:

1. استحوذت الصناعات الاستخراجية على ما نسبته (25.5%) من مجمل القيمة المضافة لقطاع الصناعة الأردني لعام 2012، حيث حققت قيمة مضافة تقدر بـ (1289.5) مليون دينار. بينما بلغت القيمة المضافة للصناعات التحويلية نحو (3754.4) مليون دينار للعام نفسه.

2. تباين فروع الصناعة الأردنية من حيث مساهمتها في القيمة المضافة الإجمالية، حيث تقدر القيمة المضافة في أنشطة التعدين واستغلال المحاجر الأخرى إلى ما نسبته 20.7% من اجمالي القيمة المضافة. كما جاءت الصناعات الغذائية في المرتبة الثانية من حيث نسبة القيمة المضافة إلى إجمالي القيمة المضافة بنسبة 12.7% تليها منتجات التبغ بنسبة 10.8% ثم صناعة المنتجات والمواد الكيميائية وصناعة المنتجات الصيدلانية والدوائية وصناعة منتجات المعادن اللافلزية بنسبة تفوق 9% لكل من هذه الصناعات.

3. القطاع الوحيد الذي جاءت القيمة المضافة له سالبة هو قطاع إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وإمدادات تكييف الهواء، حيث بلغت القيمة المضافة لهذا القطاع (-724.7) مليون دينار لعام 2012. ويوضح الجدول (1) حجم ونسبة القيمة المضافة للفروع الصناعية لعام 2012 بالنسبة إلى إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي وكذلك نسبة القيمة المضافة بالنسبة إلى الإنتاج القائم (درجة أو عمق التصنيع).

يعد التصنيف الوارد في الجدول (1) للفروع الصناعية من حيث مساهمة كل منها في القيمة المضافة وأهميته النسبية غير دقيق في تحديده للصناعات ذات القيمة المضافة العالية والصناعات ذات القيمة المضافة المتدنية. لأن الصناعات ذات القيمة المضافة العالية ربما تكون قد تحققت وفق قيمة إنتاج عالية جدا لذا فإن القيمة المضافة إلى مجمل الإنتاج الصناعي فيها قد تكون متدنية.

لذا يقترح الباحث تقسيم الصناعات وفق نسبة القيمة المضافة فيها إلى مجمل قيمة الإنتاج في هذه الصناعات نفسها فيما يعرف بدرجة (عمق) التصنيع (Production Deepness) لأن هذا يعطينا قيمة دقيقة وتشخيصا واضحا لوضع هذه الصناعات وأهميتها في خلق الدخول والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

إن مفهوم درجة التصنيع أو عمق التصنيع يفيد في معرفة مدى التدرج في العمليات الصناعية، الأمر الذي ينعكس في نهاية الأمر على مدى مساهمة الصناعة في الدخل القومي. وتقاس درجة التصنيع من خلال نسبة القيمة المضافة إلى قيمة الإنتاج الإجمالي، وعليه فكلما ارتفعت نسبة القيمة المضافة إلى قيمة الإنتاج كلما دل ذلك على زيادة العمليات الصناعية التي تجري على المواد الخام وبالتالي زيادة مساهمتها في خلق الدخل (القريشي، 1984) ويمكن التعبير عنها بصورة رياضية على النحو التالي:

$$\text{درجة التصنيع} = \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{قيمة الإنتاج الإجمالي}} \times 100$$

ويمكن زيادة درجة التصنيع عن طريق زيادة القيمة المضافة إلى قيمة الإنتاج الكلي، وذلك عن طريق التوسع في ادخال أنواع جديدة تساهم في زيادة القيمة المضافة، أو عن طريق التوسع الرأسي في الطاقات الإنتاجية باستخدام تكنولوجيا جديدة ومتطورة (الأحمد، 1983).

الجدول (1)
حجم ونسبة القيمة المضافة للفروع الصناعية لعام 2012 (بالالف دينار)

الرقم	النشاط الاقتصادي ISIC	الانتاج القائم	اجمالي القيمة المضافة	نسبة القيمة المضافة إلى اجمالي القيمة المضافة	نسبة القيمة المضافة الى الانتاج القائم
1	إستخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	8,232	7,796	0.2	94.7
2	أنشطة التعدين واستغلال المحاجر الأخرى	1,198,495	892,411	20.7	74.5
3	صناعة المنتجات الغذائية	1,911,207	546,499	12.7	28.6
4	صناعة المشروبات	452,622	229,730	5.3	50.8
5	صناعة منتجات التبغ	670,943	466,269	10.8	69.5
6	صناعة المنسوجات	65,746	24,673	0.6	37.5
7	صناعة الملابس الجاهزة	618,837	308,652	7.1	49.9
8	صناعة المنتجات الجلدية والمنتجات ذات الصلة	34,350	11,589	0.3	33.7
9	صناعة الخشب ومنتجاته والفلين عدا صناعة الأثاث وصناعة الأصناف المنتجة من القش ومواد الضفر	55,498	17,708	0.4	31.9
10	صناعة الورق ومنتجاته	302,197	93,445	2.2	30.9
11	الطباعة واستنساخ وسائل الأعلام المسجلة	190,696	107,054	2.5	56.1
12	صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة	4,219,675	308,356	7.1	7.3
13	صناعة المواد والمنتجات الكيميائية	1,129,085	424,795	9.8	37.6
14	صناعة المنتجات الصيدلانية والدوائية والكيماوية، والنباتات الطبية	777,922	410,927	9.5	52.8
15	صناعة منتجات المطاط واللدائن	385,304	98,460	2.3	25.6
16	صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	748,909	389,255	9.0	52.0
17	صناعة الفلزات القاعدية	559,302	198,070	4.6	35.4
18	صناعة منتجات المعادن المشكلة عدا الالآت والمعدات	511,374	176,231	4.1	34.5
19	صناعة الحاسبات والمنتجات الإلكترونية والبصرية	93,303	34,939	0.8	37.4
20	صناعة الأجهزة الكهربائية	587,296	83,501	1.9	14.2
21	صناعة الآلات والمعدات غير المصنفة فى موضع آخر	103,282	34,547	0.8	33.4
22	صناعة المركبات المقطورة وشبه المقطورة ذات المحركات	27,677	11,220	0.3	40.5
23	صناعة الأثاث	186,884	72,510	1.7	38.8
24	صناعات تحويلية آخرى	130,255	32,940	0.8	25.3
25	إصلاح وتركيب المعدات والأجهزة	103,510	60,136	1.4	58.1
26	إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وإمدادات تكييف الهواء	232,851	-724,719	-16.8	-311.2
27	جمع ومعالجة وتوريد المياه	1,328	852	0.0	64.2
28	جمع ومعالجة وتدوير المخلفات والنفايات	4,664	1,266	0.0	27.1
	المجموع	**15,311,444**	**4,319,112**	**100.0**	**28.2**

المصدر: 1. دائرة الإحصاءات العامة: 2014، المسح الصناعي لعام 2012. (النسب من احتساب الباحثين).

تصنيف مستويات القيمة المضافة للصناعات الأردنية:

وينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار أن مستوى القيمة المضافة يتحدد بحجم الأجور المدفوعة وبحجم الأرباح المتحققة في كل صناعة وفرع، وبالتالي فإن أي تأثيرات على أي من هذين العاملين تؤثر في حجم القيمة المضافة وبالتالي يظهر التأثير على درجة التصنيع، ولهذا فإن ارتفاعها أو انخفاضها لا تعكس بالضرورة تعمق درجة التصنيع، فيجب التعامل مع درجة التصنيع بشيء من التحفظ (القريشي، 1984).

ويظهر الجدول (1) درجة التصنيع للصناعات الأردنية المختلفة لعام 2012، ويظهر من الجدول تباين كبير وواضح في درجة التصنيع أو نسبة القيمة المضافة إلى جملة الإنتاج في الصناعة، ولدى مطالعة هذا الجدول يمكن أن نخرج بالملاحظات التالية:

1. يأتي قطاع الصناعات الاستخراجية في المرتبة الأولى من حيث درجة التصنيع، حيث بلغت درجة التصنيع في قطاع استخراج النفط والغاز الطبيعي نحو 94.7% متبوعة بقطاع أنشطة التعدين وإستغلال المحاجر بنسبة بلغت 74.5%. وهذا يعني أن القيمة المضافة في الصناعات الأردنية ترتفع عندما تكون المواد الخام أو الوسيطة كليا أو جزئيا محلية كما في الصناعات الاستخراجية وصناعة المعادن اللافلزية، ويعزى السبب في ذلك إلى طبيعة الصناعات الاستخراجية التي لا تدفع ثمن المادة الخام وتدفع فقط تكاليف إنتاجها.
2. يظهر قطاع صناعة منتجات التبغ درجة تصنيع عالية حيث ترتفع نسبة القيمة المضافة له إلى إجمالي قيمة الإنتاج فيه، حيث يتبوأ المرتبة الثالثة بين جميع الصناعات الأردنية، إذ زادت فيه هذه النسبة إلى ما يزيد عن (69%) ثم قطاع جمع ومعالجة وتوريد المياه بنسبة 64%.
3. نظرا للتفاوت الواضح في نسبة القيمة المضافة إلى قيمة الإنتاج الإجمالي في الصناعات الأردنية (أنظر الجدول رقم 1) فإن الباحث يرى ضرورة تقسيم الصناعات الأردنية وفق قيمتها المضافة إلى ثلاث مجموعات هي: مجموعة الصناعات ذات القيمة المضافة العالية، ومجموعة الصناعات ذات القيمة المضافة المتوسطة، ومجموعة الصناعات ذات القيمة المضافة المتدنية، وفق أسلوب إحصائي محدد.

الأساس الذي تم اعتماده في تقسيم للصناعات وفقا للقيمة المضافة:

لقد جرى تقسيم الصناعات في هذه الدراسة وفق نسبة القيمة المضافة إلى قيمة الإنتاج الإجمالي إلى ثلاث مجموعات، بالاعتماد على أسلوب إحصائي يقوم على الخطوات التالية (برهم، 1997):

أ. حساب المتوسط الحسابي للقيمة المضافة في الصناعات الأردنية (المتوسط الحسابي العام).

ب. تحديد الصناعات التي تزيد قيمتها المضافة عن متوسط القيمة المضافة للصناعات الأردنية، ومن ثم جرى احتساب المتوسط الحسابي للقيمة المضافة في هذه الصناعات، ويمكن تسميته بالمتوسط الحسابي الأعلى.

ج. تحديد الصناعات التي تقل قيمتها المضافة عن المتوسط الحسابي العام للقيمة المضافة في الصناعات الأردنية، ثم جرى احتساب المتوسط الحسابي لنسب القيمة المضافة إلى إجمالي الإنتاج في هذه الصناعات، ويمكن تسميته بالمتوسط الحسابي الأدنى.

وبناء على ما سبق فإن مجموعات الصناعات الثلاثة السابقة وفق القيمة المضافة جاءت على النحو التالي:

1. **الصناعات ذات القيمة المضافة العالية:** وهي تلك الصناعات التي تزيد قيمتها المضافة عن المتوسط الحسابي الذي جرى احتسابه في النقطة (ب) أي التي تزيد قيمتها المضافة عن المتوسط الحسابي الأعلى.
2. **الصناعات ذات القيمة المضافة المتدنية:** وهي تلك الصناعات التي تقل قيمتها المضافة عن المتوسط الحسابي الذي جرى احتسابه في النقطة (ج) أي التي تقل قيمتها المضافة عن المتوسط الحسابي الأدنى.
3. **الصناعات ذات القيمة المضافة المتوسطة:** وهي الصناعات التي تدور قيمتها المضافة حول المتوسط الحسابي العام للقيمة المضافة في الصناعات الأردنية بحيث تزيد قيمتها المضافة عن المتوسط الحسابي الأدنى للقيمة المضافة، وتقل عن المتوسط الحسابي الأعلى للقيمة المضافة.

ولدى استخراج نسبة القيمة المضافة إلى إجمالي قيمة الإنتاج في الصناعات الأردنية لعام 2012 (كما في الجدول (1))، أمكن للباحث تقسيم الصناعات الأردنية وفقاً لقيمتها المضافة إلى المجموعات التالية:

أولا: مجموعة الصناعات ذات القيمة المضافة العالية: واشتملت على الفروع الصناعية التالية:

1. إستخراج النفط الخام والغاز الطبيعي.
2. أنشطة التعدين وإستغلال المحاجر الأخرى.
3. صناعة منتجات التبغ.
4. جمع ومعالجة وتوريد المياة.

ثانيا: مجموعة الصناعات ذات القيمة المضافة المتدنية: واشتملت على الفروع الصناعية التالية:

1. صناعة الورق ومنتجاته.

2. صناعة المنتجات الغذائية.
3. جمع ومعالجة وتدوير المخلفات والنفايات.
4. صناعة منتجات المطاط واللدائن.
5. صناعة الأجهزة الكهربائية.
6. صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة.

ثالثا: مجموعة الصناعات ذات القيمة المضافة المتوسطة: واشتملت على باقي الفروع الصناعية الواردة في الجدول (1).

ولقد ركزت هذه الدراسة في التحليل على مجموعة الصناعات ذات القيمة المضافة العالية، وتلك ذات القيمة المضافة المتدنية في محاولة لتحديد العوامل الموجهة للقيمة المضافة في الأردن، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم تطوير استبانة خاصة وتم توزيعها على عينة من الصناعات المنتمية لهاتين المجموعتين كما سبقت الإشارة إليه في منهجية الدراسة.

عرض النتائج وتحليلها

تم استخدام أساليب تحليل البيانات بواسطة حزمة البرامج الاحصائية SPSS وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، وتم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحليل نتائج الدراسة وفقاً لأداة الدراسة (الإستبانة)، وتحديد العوامل المسؤولة عن ارتفاع أو انخفاض القيمة المضافة في الصناعات الأردنية، والعوامل التي يمكن من خلالها رفع القيمة المضافة للصناعة، والعوامل المسؤولة عن البقاء في الصناعات ذات القيمة المضافة المتدنية، وفيما يلي عرض لهذه الخصائص.

سبب اختيار الصناعة:

تبين من التحليل أن معظم الأشخاص في الصناعات ذات القيمة المضافة العالية كان سبب اختيارهم لهذه الصناعات الصناعة يعود إلى الخبرة حيث بلغت نسبتهم (45%)، وذلك لأن هذه الصناعات تتطلب وجود خبرة عملية ومعرفة تامة بالسوق ومتغيراته حتى يستطيع الفرد الاستمرار في السوق وهي مرتبطة بصناعات المعادن اللافلزية وكما سبقت الإشارة فإن أصحاب هذه الصناعات قد آلت إليهم هذه الصناعات نتيجة الإرث حيث كانوا هم وأباؤهم يمارسون نفس المهنة، أما الصناعات الاستخراجية فهي مرتبطة بحاجة السوق حيث أن المادة الخام المستخدمة فيها تكون موجودة في الأردن ولكن الطلب عليها يكون عالميا، فيما يعود السبب إلى الاتجاه إلى صناعة التبغ إلى حاجة السوق لهذه المنتجات.

أما الصناعة ذات القيمة المضافة المتدنية فإن سبب الاختيار كان حسب حاجة السوق إذا بلغت النسبة (60%) وخاصة لمنتجات الصناعات الغذائية والمشروبات والمنتجات الكيميائية، وقامت نسبة كبيرة من الصناعات الغذائية بالاعتماد على عامل الخبرة التي اكتسبوها من العمل السابق في مجال التجارة بمنتجات هذه الصناعات كما سبقت الإشارة إليه عند الحديث عن العمل السابق لصاحب المصنع وبلغت هذه النسبة 22.2%. والجدول (2) يبين سبب اختيار أصحاب الصناعات لصناعاتهم الحالية.

الجدول (2)
التوزيع العددي والنسبي لعينة الدراسة حسب سبب اختيار الصناعة

سبب اختيارك لهذه الصناعة	الصناعات ذات القيمة المضافة العالية		الصناعات ذات القيمة المضافة المتدنية	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
الخبرة	27	45	20	22.2
التخصص	4	6.7	8	8.9
حاجة السوق	11	18.3	54	60
الإرث	18	30	4	4.4
حجم رأس المال	0	0	4	4.4
المجموع	60	100	90	100

المصدر: نتائج المسح الميداني.

العوامل المحددة لارتفاع القيمة المضافة في الصناعة

يلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا المقياس كانت إيجابية حيث أنها كانت أكبر من متوسط أداة القياس* والبالغ (3) باستثناء الفقرة رقم (14) والتي بلغ المتوسط الحسابي لها (2.15) ويعود السبب في ذلك إلى أن هذه الصناعات هي عبارة عن صناعات استخراجية ومعادن

* متوسط أداة القياس = (الحد الأعلى + الحد الأدنى)/2 = (5+1)/2=3

لافلزية وبالتالي فإن مجالات البحث والتطوير فيها محدودة، ثم أن نسبة الإنفاق على البحث والتطوير تعتبر أصلا منخفضة على مستوى مؤسسات القطاعين العام والخاص في الأردن إذا ما قورنت مع الدول المتقدمة.

ونلاحظ بأن أعلى المتوسطات الحسابية قد بلغ (4.43) على الفقرة الأولى "وجود إدارة فاعلة وذات كفاءة عالية" وذلك لقدرتها على دراسة الأسواق ومعرفة متطلباتها بالإضافة لدورها في الإشراف والرقابة على عملية الإنتاج داخل المصنع تليها "وفرة الإمكانات المالية المتاحة للمصنع" حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.3) وذلك لأنه كلما زادت الإمكانات المالية المتوفرة للمصنع زادت القيمة المضافة له، وبلغ المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة (4.13) وذلك لاعتماد الصناعة على المواد الخام المتوفرة محليا خاصة بالنسبة للصناعات الاستخراجية التي لا تدفع مقابل استخراج المادة الخام الأمر الذي يزيد من القيمة المضافة لهذه الصناعات. ويتضح ذلك عند مطالعة الجدول (3).

الجدول (3)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات مقياس العوامل المسؤولة عن ارتفاع القيمة المضافة في الصناعة

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	وجود إدارة فاعلة وذات كفاءة عالية	4.43	0.69
2	وفرة الإمكانات المالية المتاحة للمصنع	4.3	0.59
3	اعتماد الصناعة على المواد الخام المتوفرة محليا	4.13	1.15
4	الشهرة	4.02	0.81
5	الاهتمام المستمر بتحسين جودة المنتج	4.02	0.93
6	ارتفاع القوة الشرائية للمستهلكين	4.00	1.10
7	استمداد العمالة المدربة والماهرة	3.98	0.65
8	الاعتماد على الوسائل التكنولوجية الحديثة	3.95	0.74
9	التخصص	3.87	1.04
10	تقسيم العمل	3.73	0.57
11	قدرة المصنع على إنتاج أنواع متعددة من السلع	3.52	1.00
12	وفرة المعلومات عن السوق	3.45	0.92
13	عدد خطوات الإنتاج	3.27	0.82
14	ارتفاع نسبة الأنفاق على البحث والتطوير	2.15	1.27
	المعدل	3.8	

المصدر: نتائج المسح الميداني.

عوامل رفع القيمة المضافة للصناعة:

يتضح من التحليل أن إجابات الأفراد على جميع فقرات العوامل التي يمكن من خلالها رفع القيمة المضافة للصناعة كانت إيجابية وذلك لأن متوسطاتها الحسابية كانت أكبر من متوسط أداة القياس والبالغ (3) باستثناء الفقرة رقم (11) والفقرة رقم (12) حيث أظهرت هاتان الفقرتان وجهة نظر أصحاب هذه الصناعات بعدم رغبتهم في الاندماج مع الشركات الأخرى أو إقامة مصانعهم داخل المدن الصناعية لاعتقادهم أنه لا توجد علاقة بين هذين العاملين وقدرة الصناعة على رفع قيمتها المضافة.

ويلاحظ من الجدول ان أعلى المتوسطات الحسابية كانت للفقرة الأولى حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.55) وهي الوصول إلى الأسواق الجديدة لان ذلك يؤدي لزيادة القيمة المضافة للصناعة بسبب الاستفادة من وفورات الحجم الكبير في حين بلغ المتوسط الحسابي للفقرة الثانية (4.50) وهي إيجاد إدارة ذات كفاءه عالية حيث يرى أصحاب الصناعات ذات القيمة المضافة العالية إن هذا العامل من أهم العوامل المسؤولة عن ارتفاع القيمة المضافة. والجدول (4) يوضح ذلك.

العوامل المحددة لانخفاض القيمة المضافة:

يتضح من التحليل أن إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات مقياس العوامل المسؤولة عن انخفاض القيمة المضافة

في الصناعات ذات القيمة المضافة المتدنية أنها كانت إيجابية وذلك لأن متوسطاتها الحسابية كانت اكبر من متوسط أداة القياس والبالغ (3) باستثناء الفقرة الأخيرة "سوء اختيار موقع المصنع" حيث بلغ متوسطها الحسابي (2.53) حيث تبين أن اكثر من (75%) من أصحاب الصناعات بينوا أن مواقع مصانعهم جيد أو جيد جدا.

الجدول (4)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات مقياس العوامل التي يمكن من خلالها رفع القيمة المضافة في الصناعة

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	الوصول إلى أسواق جديدة	4.55	0.69
2	إيجاد إدارة ذات كفاءة عالية	4.50	0.77
3	تحديث الآلات المستخدمة	4.32	0.72
4	استغلال كامل الطاقة الإنتاجية	4.12	0.92
5	رفع جودة المنتج	3.98	1.13
6	فتح خطوط إنتاج جديدة	3.85	0.88
7	رفع كفاءة العاملين بالتأهيل والتدريب	3.80	0.87
8	تنويع المنتج	3.50	0.79
9	تخفيض التعرفة على مدخلات الإنتاج المستوردة	3.28	1.15
10	كسب ثقة المستهلكين من خلال حملات الدعاية والإعلان	3.07	1.28
11	الاندماج بين الشركات	3.80	1.35
12	إقامة المصنع داخل المدن الصناعية	2.58	1.18
	المعدل	3.7	

المصدر: نتائج المسح الميداني.

الجدول (5)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات مقياس العوامل المسؤولة عن انخفاض القيمة المضافة

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	ارتفاع النفقات التشغيلية والثابتة	3.91	1.02
2	الاعتماد على الآلات القديمة	3.86	1.14
3	انخفاض القدرات المالية المتاحة للمصنع	3.81	1.04
4	ارتفاع تكاليف النقل والشحن والتوزيع	3.78	0.89
5	تدني طلب السوق على المنتج	3.75	1.11
6	زيادة حدة المنافسة بين المصانع المنتجة لنفس السلعة	3.74	1.12
7	ضعف قدرة المصنع على تسويق المنتجات في الأسواق الخارجية	3.66	1.14
8	انخفاض كفاءة ومهارة العاملين	3.62	0.97
9	الاعتماد على مواد خام مستوردة ذات قيمة عالية	3.58	1.04
10	ضعف الرقابة على إنتاجية المصنع	3.24	1.14
11	الاعتماد على كثافة عمالية عالية	3.18	0.85
12	سوء اختيار موقع المصنع	2.53	1.09
	المعدل	3.6	

المصدر: نتائج المسح الميداني.

ولقد بلغ أعلى المتوسطات الحسابية (3.91) على الفقرة الأولى "ارتفاع النفقات التشغيلية والثابتة" حيث أن القيمة المضافة تمثل الفرق بين مجمل إيرادات الصناعة ومجمل تكاليف الإنتاج التي يمثل ارتفاعها انخفاضا في القيمة المضافة. وبلغ المتوسط الحسابي للفقرة الثانية (3.86) وذلك لانخفاض جودة المنتجات التي تصنعها الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض أسعار هذه المنتجات، كما وتبين أن وفرة الإمكانات المالية المتاحة للمصنع يعتبر من أهم العوامل المسؤولة عن ارتفاع القيمة المضافة للصناعة في الصناعات ذات القيمة المضافة العالية فإن انخفاض القدرات المالية المتاحة للمصنع يعتبر من أهم العوامل المسؤولة عن انخفاض القيمة المضافة حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أصحاب الصناعات ذات القيمة المضافة المتدنية على هذا العامل (3.81). كما هو مبين في الجدول (5).

عوامل رفع القيمة المضافة في الصناعات ذات القيمة المضافة المتدنية

يلاحظ من التحليل أن إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات مقياس العوامل التي يمكن استخدامها لرفع القيمة المضافة في الصناعات ذات القيمة المضافة المتدنية، كانت إيجابية حيث بلغت أعلى من متوسط أداة القياس والبالغ (3) باستثناء الفقرة الأخيرة (الاندماج بين الشركات، حيث بلغ متوسطها الحسابي 2.68.

وتبين بان أعلى متوسط حسابي بلغ 4.79 على الفقرة الأولى (الوصول إلى أسواق جديدة) وقدرة المصنع على توسيع شبكة توزيع المنتجات. في حين بلغ المتوسط الحسابي على فقرة رفع جودة المنتج 4.39 حيث يرى أصحاب هذه الصناعات أن قدرتهم على رفع جودة المنتجات التي يتم تصنيعها في مصانعهم يعتبر عاملا يؤدي إلى رفع القيمة المضافة لهذه الصناعات والجدول (6) يوضح ذلك.

الجدول (6)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات مقياس العوامل التي يمكن استخدامها لرفع القيمة المضافة في الصناعة

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	الوصول إلى أسواق جديدة	5.79	7.34
2	رفع جودة المنتج	4.39	0.84
3	تحديث الآلات المستخدمة	4.23	0.76
4	فتح خطوط إنتاج جديدة	4.21	0.88
5	أيجاد إدارة ذات كفاءة عالية	4.16	0.86
6	استغلال كامل الطاقة الإنتاجية	4.03	0.94
7	رفع كفاءة العاملين بالتدريب والتأهيل	3.97	0.77
8	كسب ثقة المستهلكين من خلال حملات الدعاية والإعلان	3.96	0.80
9	تنويع الإنتاج	3.87	1.08
10	تخفيض التعرفة على مدخلات الإنتاج المستوردة	3.87	0.92
11	إقامة المصنع داخل المدن الصناعية	3.19	1.10
12	الاندماج بين الشركات	2.68	1.16
	المعدل	4.02	

المصدر: نتائج المسح الميداني.

عوامل بقاء أرباب الصناعات ذات القيمة المضافة المتدنية فيها:

أظهرت نتائج الدراسة أن إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا المقياس كانت إيجابية وذلك لأن متوسطاتها الحسابية كانت اكبر من متنوسط أداة القياس والبالغ (3) باستثناء الفقرة رقم (6) والتي بلغ متوسطها الحسابي (2.81)، حيث تبين بأن العوامل المسؤولة عن البقاء ضمن الصناعات ذات القيمة المضافة المتدنية رغم انخفاض قيمتها المضافة يعود إلى العوامل التالية على التوالي:

1- الخبرة الكبيرة في السوق الحالية للصناعة حيث بلغ

متوسطها الحسابي (4.34).

2- التخصص في الصناعة الحالية حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.06).

3- صعوبة المنافسة في صناعة أخرى حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.57).

4- قلة الإمكانات المالية اللازمة للتحول نحو صناعة جديدة حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.39).

5- عدم ضمان النجاح في صناعة أخرى (المخاطرة) حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.33).

ويوضح الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا المقياس.

الجدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات مقياس العوامل المسؤولة عن البقاء في الصناعات ذات القيمة المضافة المتدنية رغم الانخفاض النسبي لقيمتها المضافة

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	الخبرة الجيدة في السوق الحالية	4.34	0.72
2	التخصص في الصناعة الحالية	4.06	0.70
3	صعوبة المنافسة في صناعة أخرى	3.57	0.85
4	قلة الإمكانات المالية اللازمة للتحول نحو صناعة جديدة	3.39	1.11
5	عدم ضمان النجاح في صناعة أخرى	3.33	1.11
6	الخوف من استخدام التكنولوجيا الحديثة	2.81	1.13
	المعدل	3.6	

المصدر: نتائج المسح الميداني.

نتائج الدراسة

خلصت الدراسة بالاعتماد على المناهج والوسائل التي طبقت فيها إلي مجموعة من النتائج جاءت على النحو التالي:

1. انخفاض نسبة القيمة المضافة إلى إجمالي قيمة الإنتاج في الصناعات الأردنية وضعف درجة التصنيع فيها. حيث بلغ متوسط هذه النسبة حوالي (28.2%)، وهي نسبة منخفضة إذا ما قورنت بالدول الصناعية والدول حديثة التصنيع، والتي قد تزيد عن (60%). حيث يعكس ارتفاع هذه النسبة زيادة في العمليات الصناعية التي تجري على المواد الخام، وبالتالي زيادة مساهمتها في القيمة المضافة. وقد أمكن للباحث من خلال هذه النسبة وبالاعتماد على الأساليب الإحصائية أن يصنف الصناعات الأردنية إلى ثلاث مجموعات هي:

أ. مجموعة الصناعات ذات القيمة المضافة العالية: واشتملت على: إستخراج النفط الخام والغاز الطبيعي وأنشطة التعدين وإستغلال المحاجر الأخرى وصناعة منتجات التبغ.

ب. مجموعة الصناعات ذات القيمة المضافة المتدنية: واشتملت على: صناعة الورق ومنتجاته، صناعة المنتجات الغذائية، جمع ومعالجة وتدوير المخلفات والنفايات، صناعة منتجات المطاط واللدائن، صناعة الأجهزة الكهربائية، وصناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة.

ج. مجموعة الصناعات ذات القيمة المضافة المتوسطة: واشتملت على جميع الفروع الصناعية المتبقية والتي لم ترد في المجموعتين السابقتين.

2. أظهرت نتائج التحليل أن إجابات عينة الدراسة على فقرات مقياس العوامل المسؤولة عن ارتفاع القيمة المضافة كانت إيجابية، حيث بلغ متوسط إجابات عينة الدراسة على هذه الفقرات (3.8)، وكان أهم هذه العوامل مرتبة حسب الأهمية النسبية: وجود إدارة فاعلة وذات كفاءة عالية، وفرة الإمكانات المالية المتاحة للمصنع، اعتماد الصناعة على المواد الخام المتوفرة محليا.

3. أظهرت نتائج التحليل أن إجابات عينة الدراسة على فقرات مقياس العوامل المسؤولة عن انخفاض القيمة المضافة في الصناعات ذات القيمة المضافة المتدنية كانت إيجابية، مما يشير إلى أن هذه الفقرات كانت واضحة ومفهومة، وبلغ متوسط إجابات عينة الدراسة على هذه الفقرات (3.6) وكان أهم هذه العوامل حسب الأهمية النسبية لها: ارتفاع النفقات التشغيلية والثابتة، الاعتماد على الآلات القديمة، انخفاض القدرات المالية المتاحة للمصنع.

4. أظهرت نتائج التحليل أن إجابات عينة الدراسة على

مقياس العوامل التي يمكن من خلالها رفع القيمة المضافة للصناعة في كل من الصناعات ذات القيمة المضافة العالية والمتدنية كانت إيجابية، وبلغ متوسط إجابات عينة الدراسة على فقرات هذا المقياس (3.7) و(4.02) للمجموعتين على التوالي. وجاءت هذه العوامل مرتبة حسب الأهمية النسبية لها على النحو التالي: الوصول إلى أسواق جديدة، إيجاد إدارات ذات كفاءة عالية، رفع جودة المنتج، تحديث الآلات المستخدمة، استغلال كامل الطاقة الإنتاجية، رفع كفاءة العاملين بالتأهيل والتدريب، وأخيراً المرونة والقدرة على تنويع المنتجات.

5. تبين من نتائج التحليل أن العوامل المسؤولة عن البقاء في الصناعات ذات القيمة المضافة المتدنية قد كانت إجابات عينة الدراسة عليها إيجابية، وبلغ متوسط الإجابات على هذه الفقرات (3.6) وجاءت هذه العوامل مرتبة حسب الأهمية النسبية لها على النحو التالي: الخبرة الكبيرة في السوق الحالية للصناعة، التخصص في هذه الصناعة، صعوبة المنافسة في صناعات أخرى، قلة الإمكانات المالية المتاحة للمصنع واللازمة للتحول نحو صناعات جديدة، بالإضافة إلى عدم ضمان النجاح في صناعة أخرى (المخاطرة).

التوصيات

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإن الباحث يوصي بما يلي:

1. ضرورة دعم التوجه نحو اختيار الصناعات ذات القيمة المضافة العالية، ونشر المعرفة عنها، وإجراء دراسات جدوى اقتصادية دقيقة للصناعات التي ينوي المستثمرون إقامتها.

2. اتخاذ الاجراءات الكفيلة بزيادة نسبة القيمة المضافة من الإنتاج الإجمالي (درجة أو عمق التصنيع) عن طريق التوسع الرأسي في القطاعات الإنتاجية أو عن طريق التوسع الأفقي بإدخال صناعات جديدة مع مراعاة الطلب المحلي والطلب الخارجي، ومرونة العرض، مع الاستفادة من العوامل التي يمكن من خلالها رفع القيمة المضافة كما أوردتها نتائج الدراسة.

3. تفعيل دور دائرة المواصفات والمقاييس الرقابي لرفع جودة منتجات الصناعات الوطنية، بما يجعلها قادرة على المنافسة سواء على الصعيد المحلي أو في الأسواق الخارجية.

4. استغلال أفضل لعوامل الإنتاج الموجودة وخصوصا الطاقات الإنتاجية غير المستغلة في الصناعات التصديرية أو التي تحل محل الواردات.

5. التركيز على الاستثمار في الصناعات الرأسمالية لما لها من دور كبير في دعم التطور الصناعي في الأردن، ولما توفره هذه الصناعات من الآلات والمكائن اللازمة لعملية الإنتاج، الأمر الذي يساعد في تقليل التبعية نحو الخارج، ورفع القيمة المضافة للصناعات الأردنية.

المصادر والمراجع

أبو حمور، أحمد محمد، (1988). التنمية الصناعية في الأردن: تطورات وتطلعات. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الأردنية. عمان، الأردن.

الأحمد، أحمد قاسم، ومحمد سعيد عميرة، (1983). الاقتصاد الأردني والصناعات الغذائية. الجمعية العلمية الملكية، عمان، الأردن.

أحمد، ضحى سالم، (2012) القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية في ظل العولمة. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية. المجلد 4، العدد 4، ص125 – 146.

برهم، نسيم فارس، (1997). التصنيع في مدينة العقبة – دراسة في جغرافية الصناعة. دراسات. 24. (1). (175 – 186).

خميس، موسى، (1989). خصائص التوطن الصناعي في الأردن. التنمية الصناعية العربية. 21. (22). (45–68).

دائرة الإحصاءات العامة، البيانات الاقتصادية. 2014، عمان، الأردن.

دائرة الإحصاءات العامة، المسح الصناعي. 2012، عمان، الأردن.

سيف، ابراهيم، (2005) دراسة واقع المنافسة في الاقتصاد الأردني، دراسة مقدمة إلى برنامج إجادة ومديرية المنافسة، وزارة الصناعة والتجارة.

صالح، محمد حسن، (2008) التحليل الاقتصادي للمنافسة في قطاع الصناعات التحويلية الأردنية (1990 – 2005)، أطروحة دكتوراة غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

عثامنه، عبد الباسط، (1995). النمو الصناعي في الأردن: دراسة تحليلية قياسية للفترة 1968–1993. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة اليرموك. اربد، الاردن.

علي، مقبل علي أحمد (2010) دراسة لنموذج القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لأدوات تقويم أداء الشركات الصناعية والتعديلات المقترحة لاحتسابها "دراسة تطبيقية"، مجلة العراقية، المجلد 5، العدد 11، ص 118–136.

العمرو، حسن عبدالرحمن، (2012) تأثير الانفتاح التجاري على تنافسية قطاع الصناعة التحويلية في الأردن، أطروحة دكتوراة غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

القريشي، مدحت كاظم، (1984). واقع وهيكل الصناعة التحويلية في الجمهورية العربية اليمنية. التنمية الصناعية العربية. 1(3).
القريشي، مدحت كاظم، (2001). الاقتصاد الصناعي، دار وائل. عمان، الأردن.
كاظم، غفار عباس، (1986). السياسات الصناعية في الوطن العربي –دراسة داخلية. مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. مكتبة الدراسات والسياسات العامة. عمان، الأردن.
مبارك، حمد الله، (1990). دراسة تحليلية لواقع الانتاجية في الشركات الصناعية المساهمة العامة. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الأردنية. عمان، الاردن.
النقرش، فائق محمد (2009) تقييم أثر تحرير التجارة الخارجية على الصناعات التحويلية في الأردن، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.
Anbar, A. H. (1983). Socio-Economic Aspects of the East Ghor Canal Project, Jordan. Unpublished Doctoral Dissertation. University of Soutampton.
Karpik, P. and Belkaoui, A. (1995). The Relative Relationship. Journal of International Financial Management and Accounting. (259-275).
Peterson, p. (2004). Value-Added Measures of Performance. Florida State University. March 25, 2004, From: http://garnet. Acan. fsu.edu/ ppeters/ value /notes.htm.

A Study for the Factors Affecting the Value Added for Jordanian Industries

H. Khawaldah, N. Barham *

ABSTRACT

The study aims to classify the Jordanian industries based on their added value, into: high, medium and law value-added industries according to a precise statistical method depends on the mean and standard deviation of the values, and also aims to identify the factors affecting the industrial value added in Jordan. The results of this study showed that the high value added industries in Jordan were mainly mining and quarrying, and Manufacture Tobacco Products, whereas the low value added industries included Manufacture of Food Products and Manufacture of Paper and Paper Products. The results showed that the most important factors responsible for the high value-added industries in Jordan include: the existence of effective and highly efficient management, availability of money, and relying on local raw materials. It also showed that the most important factors responsible for the low value-added in the industry included: high operating expenses for the factory, relying on the old machines, and a shortage of money for the factories' owners.

Keywords: Added Value, Jordanian Industries, Industrial Development, Jordan.

* Faculty of Arts, The University of Jordan. Received on 21/8/2014 and Accepted for Publication on 20/10/2014.